

عمليات جيش الانقاذ بدأت في مطلع العام ١٩٤٨؛ ولم يمنع ذلك من ان تحتل القوات الصهيونية، حتى ١٣ أيار (مايو)، الحصّة اليهودية من فلسطين في قرار التقسيم، اضافة الى نقاط هامة واقعة في الحصّة العربية. نتيجة لذلك، أعلنت القيادة الصهيونية قيام دولة اسرائيل في ١٤ أيار (مايو)، واعترفت مباشرة بها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي. وفي اليوم التالي، أعلنت بريطانيا انتهاء انتدابها لفلسطين، ودخلت الجيوش العربية تحت لافتة «التحرير» الى الحصّة العربية من فلسطين في قرار التقسيم، وكان بدأ النزوح الجماعي الفلسطيني. أما دخول الجيوش العربية، فقد استخدم ذريعة لدى القوات الصهيونية، كي تتوسّع الى درجة كبيرة خارج الحصّة اليهودية، فاحتلت مجموع الجليل، ومجموع الشاطئ الفلسطيني ما عدا قطاع غزة، وجزءاً من القدس، وشريطاً من الأراضي يصل المنطقة الساحلية بالقدس. واستكملت ذلك، في العام ١٩٤٩، باحتلال النقب.

في العام ١٩٤٩، وقّعت اتفاقيات هدنة منفصلة مع مصر ولبنان والأردن وسوريا. وتركت لاسرائيل، بموجب تلك الاتفاقيات، جميع الأراضي الزائدة على قرار التقسيم، المستولى عليها.

ربما كانت الدول العربية أضعف، وهي فعلاً كذلك، من ان تتقذ الأرض الفلسطينية عموماً، أو حتى من ان تسترجع الأجزاء المغتصبة من الحصّة العربية. ولكن كان المفروض ادراك ذلك سلفاً، والتعامل مع الواقع على هذا الأساس. ومن جهة أخرى، حتى إذا كان ما فعلوه خطأ تاريخياً غير مقصود - وهذا ممكن في كل زمان ومكان - فان الخطأ المقصود هو عدم اقامة دولة فلسطينية على الجزء المتبقي من الحصّة العربية.

عملياً، رفضت القيادات العربية، في العام ١٩٤٧، قرار تقسيم فلسطين الرقم ١٨١، لا بالنسبة الى اسرائيل، وانما بالنسبة الى الفلسطينيين.

لقد حاولت الهيئة العربية العليا لفلسطين انشاء حكومة فلسطينية، فكان من المفروض ان تنشأ، وان تملأ الفراغ عند انتهاء الانتداب البريطاني من فلسطين، في أيار (مايو) ١٩٤٨، ولكن رفضت الدول العربية ذلك بشدة. وفي العاشر من تموز (يوليو) ١٩٤٨، وافقت اللجنة السياسية للجامعة العربية على تشكيل «ادارة مدنية فلسطينية مؤقتة»، بقيت، عملياً، مجمّدة.

تمثيل فلسطين في منظمة الأمم المتحدة كان مشكلة. لقد بذلت الهيئة العربية العليا جهوداً جديدة عشية الدورة التالية للمنظمة الدولية، في خريف العام ١٩٤٨. وربما الخلافات العربية - العربية، في حينها، ساعدت على اتاحة الفرصة لتشكيل «حكومة عموم فلسطين»، التي أعلنت في غزة، بتاريخ ٢٣/٩/١٩٤٨. غير ان هذه الحكومة لقيت مقاومة شديدة (اردنية) وشنت حملة علنية ضدها. وحينما حاولت الهيئة العربية العليا، والحكومة الجديدة، الدعوة الى مجلس وطني فلسطيني لاعطاء شرعية للحكومة، ردّ الملك عبدالله بعقد مؤتمرات فلسطينية خاصة به. فمقابل مؤتمر الهيئة العربية العليا، الذي عقد في ١/١٠/١٩٤٨، عقد مؤتمر ملكي في عمان، ثمّ في أريحا، وبعد ذلك في رام الله، ونتج عن ذلك مبيعات ملكية.

لم تستطع حكومة عموم فلسطين القيام بالمزيد من النشاط، لأن السلطات المصرية تدخلت هذه المرة، ونقلت المفتي الحاج أمين الحسيني، بالقوة، الى القاهرة، وأجبرت عدداً من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني (التابع للحكومة) على مغادرة غزة الى القاهرة، ثمّ أكرهت، في مرحلة تالية، أعضاء الحكومة أنفسهم على الانتقال الى مصر، وفرضت حصاراً على نشاط الجميع، محوكة، بذلك،